العلاقات الخارجية النيابية: ما قامت به وزارة العدل اجتهادات سياسية

نواب: تبادل المعتقلين الإرهابيين خرق للقوانين والأعراف الدولية

حذرت النائبة عن الكتلة العراقية الحرة عالية نصيف من إطلاق سراح معتقلين عرب في السجون العراقية دون الاستناد الى القانون العراقي والدولي والأعراف والمواثيق الدولية .

وقالت في بيان صحفي لها تلقت المدى نسخة منه امس إن " إطلاق سراح معتقلين عرب بعضهم مدان بجرائم إرهاب وصدرت ضدهم أحكام تتراوح بين الإعدام والسجن المؤبد هو خرق للقانون العراقي وللقوانين والأعراف الدولية التي لا يمكن التجاوز عليها ".

احد السجون

بغداد / إياد التميمي

وأضافت " نحن لا نعلم ما الذي سيستفيده العراق من إطلاق سراح قتلة ومجرمين عرب وتسليمهم الى بلدانهم "، موضحة" ماذا سنقول للأيتام والثكالى والأرامل الذين قتل ذويهم على أيدي هؤلاء الإرهابيين الذين سفكوا دماء العراقيين وزرعوا الرعب والدمار في البلاد".

وتابعت نصيف أن " إطلاق سراح هؤلاء المدانين هو خطوة ليست بالسهلة ويجب إعادة النظر فيها وتدقيقها لغرض التنبؤ بتداعياتها على الصعيد الداخلي والخارجي ، مع مراعاة الجانب القانوني والحق العام ". من جانبها طالبت لجنة العلاقات الخارجية النيابة الحكومة بأن تتعامل مع هذا الملف وفقا للمعايير والمواثيق الدولية ، محذرة من عقد صفقات بين الدول التي تريد تبادل معتقليها . عضو لجنة العلاقات الخارجية النائبة صفية السهيل قالت: ملف تبادل المعتقلين يحتاج الى عملية شفافة بعيدة عن التسييس كون ان الملف له علاقة مباشرة بدماء الشعب العراقي ، مؤكدة على ان لجنة العلاقات لم يغب عنها ما تقوم به الحكومة في عقد صفقات مع بعض الدول العربية ، معتبرة ان هذه الصفقات موجودة في الكثير من الدول لكن الامر المهم هو ان تبقى الحكومة العراقية تتابع المعتقلين وعلى دولهم ان لا تطلق سراحهم وان يكملوا مدة حكمهم داخل سجون دولهم.

واضافت السهيل في تصريح للمدى على الحكومة ايضا ان تستند الى اراء السلطة القضائية متسائلة عما اذا كان هناك قانون يسمح للحكومة ان تتبادل معتقلين.

واعتبرت السهيل ما قامت به وزارة العدل هو عبارة عن اجتهادات سياسية ولا يوجد اي قانون تستند اليه وزارة العدل بهذا الملف .

وأشارت السهيل إلى أن الحكومة لا تستشير البرلمان في أكثر من ملف سواء كان امرا داخليا او خارجيا فإنه غائب وبعيد كل البعد عما تقوم به الحكومة ، داعية الكومة ان تقدم للبرلمان ما تقوم به خصوصا في قضية تبادل المعتقلين وعلى اي اساس استندت في قراراتها ، واكدت السهيل على ان اكثر القرارات التي تتخذها الحكومة تتجاهل فيها السلطة التشريعية والرقابية متناسية ان مجلس النواب هو المسؤول عن عملها التنفيذي خصوصا بالقضايا ذات الطابع السياسي والدولي .

الى ذلك اعتبرت لجنة حقوق الانسان النيابية ان ما ذهبت اليه الحكومة هو استهانة بدماء العراقيين خصوصا ان اكثر المعتقلين العرب هم متهمون وفق المادة ٤ ارهاب .

عضو لجنة حقوق الانسان علي شبر اكد ان ملف تبادل المعتقلين اخذ منحى سياسيا اكثر من النواحي القانونية داعيا وزارة العدل الى الاخذ بعين الاعتبار نوعية المعتقلين العرب المتواجدين في السجون العراقية وعلى الوزارة ان تعمل بمبدأ المثل .

موضحا ان من الخطأ ان تسلم وزارة العدل مجرما ارتكب ابشع انواع الجرم بمعتقل عبر حدودا او دخل بطريقة غير شرعية للبلد الاخر .

واضاف شبر في اتصال مع المدى كلنا على يقين ان اكثر المعتقلين الذين سيتم الافراج عنهم سيعودون الى العراق ويمارسون اعمالهم الارهابية .

عالم آخر

■ سرمد الطائي

استخبارات عراقية تخيف العراقيين؟

من يحكم على فشلنا الاستخباري، وماذا يفعل رجال الاستخبارات في شوارعنا، وأي أهداف يلاحقون؟ هل خطط تطوير أدائهم صحيحة وهل تصرف الأموال المخصصة لهذا (وهي طائلة) بالنحو المناسب؟ وأساسا هل يحق لنا ان نفتح هذا النقاش كما سأل أصدقاء على الفيسبوك؟

يمكن ان نقيس فشل الحكومة في مجال البلديات من بقاء مستوى القذارة في الشوارع الرئيسية، على حاله منذ انتهاء الفتنة الطائفية المسلحة، اي طيلة الاعوام الاربعة الماضية. ويمكن ان نقيس فشل الدولة كهربائيا بعدم طروء أي تحسن على طاقتنا الكهربائية طيلة ٩ اعوام رغم كل ما انفق عليها. وهكذا يمكن ان نقيس فشل الحكومة في بناء اجهزة المعلومات الامنية والاستخبارات من خلال تعرضنا مرتين في الشهر الى هجمات منسقة ومتزامنة تصل احيانا الى ٢٢ اعتداء متزامنا خلال نصف ساعة.

أسئلة من هذا القبيل دفعت الزميل زياد العجيلي لإعداد تقرير نشرته المدى بعدد الثلاثاء تحت عنوان "ضابط استخبارات يروي قصصا مثيرة عن الملاحقات في بغداد..". وتمنيت ان أجد للمادة إشارة على الصفحة الأولى، لأنها من الحالات النادرة التي نسمع فيها من ضابط استخبارات شيئا عن يومياته ومشاكل عمله وخيباته، التي تجعلنا جميعا نتجرع الهزائم على يد المسلحين.

الضابط أشار في الوقت نفسه إلى وجود عمليات ناجحة، لكنه كان محبطا من المصادر البشرية للمعلومات والتي تجعل نحو ٥٠ في المئة من جهد الجهاز الاستخباري مركزا على أهداف يكتشف لاحقا أنها وهمية وضحية معلومات خاطئة. والأمر يعني كما يقول الضابط ان جزءا كبيرا من مصادر المعلومات التي جندها العراق طيلة ٩ أعوام لكشف الإرهاب والجريمة بأنواعها، ليسوا اكفاء او لم يتلقوا تدريبا كافيا.. الخ. وهذا أمر محبط اذا ما قارناه بتصريح نادر ايضا للوكيل الاقدم في وزارة الداخلية عدنان الاسدي ذكر فيه العام الماضي ان العراق يمتلك ١٤ جهاز معلومات واستخبارات لا تنسق فيما بينها وتؤدي الى الفشل الاستخباري الذي نتحدث عنه، اي ان المعلومات الاخرى الـ٥٠ في المئة والتي يفترض ان تكون صحيحة، تظل بلا استثمار لضعف التنسيق بين المؤسسات الأمنية، والنتيجة هي الانهيارات المتلاحقة.

صديق على الفيسبوك يتحدث دوما على شاشات التلفزيون وهو مهذب اكن له تقديرا، فاجأني بتعليق على رابط التقرير المذكور ينص على "ان مجرد كشف ضابط الاستخبارات نفسه للمصادر الاعلامية يجب ان يؤدي الى فصله ومحاسبته". لكن الضابط لم يكشف نفسه للملأ وكل ما حصل انه تحدث ببعض الهموم للصحافة عن حقل امني يجهل حتى البرلمان كيف تجري معالجته. ولماذا نفصله من عمله؟ الرجل لم يكشف اسرار دولة مخيفة مثلا، وكل ما في الأمر أننا وهذا الضابط ندرك الفشل الاستخباري وجاء هو وقدم تفاصيل وحكايات حول ذلك. كما ان الصحافة لديها مصادر متنوعة في اخطر الاماكن، لان الصحافة غواية رهيبة لا يقاومها سياسي ولا رجل مخابرات.. إنها إفصاح عن الألم "والبلاوي" وهما أمران يحتاج إليهما كل إنسان.

صديق آخر على الفيسبوك سجل اعتراضا كبيرا تحت شعار " ليس كل ما يعرف يقال". وقال "احنة ليش ما نبطل هذا النشر الهدام للمعلومات؟ وحتى لو كانت حقيقة (ولو اشك) ولكنها تؤدي الى نشر الخوف والذعر لدى المواطن بضعف الجهاز الامني".

ولا شك ان ما من احد يستهين بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها اجهزة الأمن، وحين نتحدث عن فشل حكومتنا فإننا لا نكشف هذه المعلومات شامتين، بل من منطلق الالم، وتعثر الخطط المعدة لتطوير استخباراتنا معناه ان الشعب كله جيشا ومدنيين سيظل يذبح على ناصية الفشل الحكومي. اما بشأن إخافة المواطنين بسبب تقارير كهذه فهو امر لا يخلو من طرافة، وليت القائل يدلني على مواطن واحد غير خائف من فشلنا الامني وخاصة في بغداد والمناطق الساخنة.

نعم نحن خائفون من استخباراتنا لأنها تضحي كثيرا مثل باقي الصنوف، لكن جزءا كبيرا من خطط تطويرها لا يؤدي الى نتيجة واضحة، وهي لا تنسق فيما بينها بشكل كاف، ولأن الحكومة التي تفشل في رفع القمامة ستفشل بالضرورة في تطوير الأجهزة الحساسة، والأخطر ان لا احد يتعلم من الاخطاء بدليل انها تتكرر مرتين في الشهر. والنتيجة اننا سنظل نتعرض للذبح فترة اخرى، سواء سمحوا للصحافة بفتح ملف الاداء الامني واجراء حوارات مع ضباط المخابرات، ام لا.

نائب بارز ووزير متورطان بعملية تفجير البرلمان

بغداد / المدى

مؤيد الطيب

كشف مصدر مطلع على تقرير اللجنة التحقيقية بتفجير مجلس النواب ان التقرير النهائي يتضمن اسماء كبيرة في العملية السياسية.

وقال المصدر لوكالة الفرات نيوز اليوم " هناك اسماء عديدة متورطة في عملية تفجير مجلس النواب حسبما جاء في ملف اللجنة التحقيقية لكن ابرزها وزير وقيادي بارز في القائمة العراقية بالاضافة الى احد نوابها".

وكان من المقرر ان تشهد جلسة مجلس النواب الإثنين قراءة تقرير اللجنة النيابية الخاصة بالتحقيق حول تفجير البرلمان والكشف عن أسماء الاشخاص والجهات التي تقف وراء التفجير .

واشار المصدر الى ان" احد اعضاء اللجنة التحقيقية المكلفة بموضوع تفجير البرلمان يحاول تسييس القضية من خلال دفع الاتهامات باتجاه الوزير والقيادي البارز في القائمة العراقية وتوريطهما كليا بعملية تفجير مجلس النواب".

واشارت المصادر الى ان "العملية التي خطط لها في وقت سابق استخدم فيها المنفذون الساعات والاقلام لتصوير مبنى البرلمان والمداخل ونقاط التفتيش في المنطقة الخضراء"، منوها إلى أن "التحقيقات ما زالت جارية للتوصل الى الحقائق كاملة وجميع الجهات المتورطة في تنفيذ العملية واحالة المتورطين الى القضاء".

وشهدت المنطقة الخضراء في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١، تفجيرا بسيارة مفخخة بالقرب من مبنى مجلس النواب أسفر عن مقتل وإصابة خمسة مدنيين بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب.

وكانت عمليات بغداد قد اكدت أن التفجير كان بواسطة سيارة مفخخة من نوع (دوج) سوداء اللون موديل ٢٠٠٧، تم تفجيرها بواسطة التحكم عن بعد عن طريق الهاتف النقال، مبينة أن منفذي التفجير يتألفون من مجموعتين احداهما من العاصمة بغداد والأخرى من الأنبار، قبل ان يعلن تنظيم القاعدة، مسؤوليته عن تفجير مجلس النواب، مؤكدا أنه كان يستهدف رئيس الوزراء نوري المالكي.

غياب الضمانات لا يشجع رجال الأعمال على تنشيط السوق.. والمصانع معروضة للبيع

الفلوجة: محرومون من وظائف الشرطة منذ ٢٠٠٦ ورؤوس أموالنا الكثيرة "أشعلت" العقارات

□ بغداد / مازن الزيدي

قال مسؤولون ورجال أعمال من الفلوجة ان مدينتهم تعد الأكثر في عدد السكان بين أقضية العراق بنحو ٦٠٠ ألف نسمة، لكنها لم تنجح في الحصول على اي درجة وظيفية في سلك الشرطة منذ عام ٢٠٠٦، رغم البطالة المتفشية، وذكروا ان القطاع الخاص هناك يمتلك رؤوس اموال كبيرة الا ان الظروف لم تتهيأ بعد لاستثمارها في مشاريع تحرك القطاعات الحيوية، ما ادى الى تركز الاهتمام بسوق العقارات وارتفاع اسعارها الى مستويات "جنونية" حسب وصفهم.

وفيما كشفت عن انفاقها نحو ٤٥ مليار دينار (٤٠ مليون دولار)، التي تمثل موازنة العام الماضي، قالت ان حاجاتها مازالت كبيرة نظرا للخراب والدمار الذي تعرضت له بنيتها التحتية، كاشفة عن تمكنها من اعادة ٤٠ ٪ منها.

وادى انحسار العمليات العسكرية واعمال العنف في المدينة، التي شهدت معارك طاحنة في ٢٠٠٤، الى انتعاش نسبي للأمن والحركة الاقتصادية في مدينة تعد من اكبر الاقضية في العراق.

وتشير احصائيات دولية الى دمار طال نحو ٩٠ ٪ من بنية القضاء بسبب اعمال العنف بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨.

وفي لقاء مع "المدى" يقول قائمقام الفلوجة المهندس عدنان حسين ان القضاء حصل مؤخرا على ٢٥٠ درجة وظيفية في المستشفى الحكومي فيما تنافس عليها اكثر من ٨ آلاف متقدم.

ويلفت الى ان المدينة لم تحصل على اي درجة وظيفية في الشرطة منذ ٢٠٠٦ مما ابقى الحاجة لتواجد الجيش داخل الشوارع والاحياء لحفظ الامن. ويكشف عن تلقي ما لا يقل عن ٦ آلاف مواطن لرواتب الرعاية الاجتماعية، لكنه يؤكد وجود اضعاف هذا العدد ينتظرون اعانات الدولة.

ورغم ذلك يقول حسين ان واقع الفلوجة اختلف عما كان عليه قبل العام ٢٠٠٨. ويؤكد ان المدينة باتت تستقبل زائريها على مدار الساعة بدون معوقات وان الحياة تستمر فيها الى ساعات متأخرة من الليل. وان "مدينة المساجد" اصبحت بؤرة أمان يسمح بممارسة النشاطات الاعتيادية بما يخلق مناخا واعدا لاستقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي.

ويشير حسين، الذي تسلم منصبه منذ اشهر، الى وجود شركات تركية وعربية بدأت بالاستثمار في مجال الاسكان في اكثر من مجمع سكني احدها يحتوى ٦٣٠ وحدة سكنية بكافة المرافق الخدمية اللازمة فيما تكفلت وزارة الاسكان العراقية بتمويل مشروع سكني بنحو ٣٠ مليار دينار.

لكن المسؤول المحلي يقول ان الفلوجة، التي تعد من اكثر المدن العراقية من حيث الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية، بحاجة لآلاف الوحدات السكنية لتلافي ازمة السكن الحادة التي تعيشها لا سيما بعد الخراب الكبير الذي طال مئات البيوت والمنازل في احداث العنف.

وقد تسلم القضاء ٤٥ مليار دينار كموازنة لتنمية الاقاليم لعام ٢٠١١ وحظي مركزه بـ٢٩ مليارا بينما يوزع الباقي على ٣ نواح أخرى، كما يقول القائمقام لافتا الى ان نسب انجاز المشاريع كانت ١٠٠٪. وهو لا يتوقع زيادة ملحوظة عن هذا الرقم في موازنته التي لم يتسلمها بعد لعام ٢٠١٢.

وعن القطاعات التي استأثرت بالصرف العام الماضي، يقول قائممقام الفلوجة ان التعليم والطرق والمياه تصدرت ابواب الصرف كما شملت اعادة تشييد ابنية القائممقامية ودوائر الزراعة والبيطرة والبيئة والمجلس المحلي التي دمرتها احداث العنف، بالاضافة الى تشييد نحو ٤٤ مدرسة.

ويؤكد عدنان حسين ان الحكومة المحلية استطاعت اعادة بناء ٤٠٪ من البنية التحتية للقضاء، مضيفا بشيء من التفاؤل بان عام ٢٠١٢ سيشهد نقلة نوعية على مستوى التنمية والخدمات في المدينة.

حسين يصر على وجود انتعاش مالي في المدينة ويدلل على ذلك بارتفاع اسعار العقارات، الا ان رجال الاعمال يعزون ذلك الى اسباب اخرى غير الانتعاش.

وفي هذا السياق يرى الدكتور صباح العاني، وهو طبيب ورجل اعمال فلوجي، ان انتعاش قطاع العقارات والانشاءات سببه خشية اصحاب رؤوس الاموال المحليين، الذين يقول انهم كثر، من الاستثمار في مجالات اخرى قد لا تكون مربحة. ويؤكد ان ذلك هو الذي ادى الى ارتفاع مبالغ به في اسعار العقارات. بعد ان تركز الاستثمار فيها.

ويوضح في حديث لـ"المدى" ان اوضاع البلاد بشكل عام لا تشجع الاستثمار في القطاعات الانتاجية لانها غير مضمونة الارباح بسبب ازمة الطاقة واسعار المواد الاولية والقوانين المتخلفة.

ويتفق العاني مع قائممقام الفلوجة بشأن تحسن الوضع الامني في البلدة، التي تبعد نحو ٦٠ كم عن العاصمة بغداد، لكنه لا يبدي رضاه عن الوضع الخدمي الذي يعجز عن جذب رؤوس اموال كبيرة يملكها فلوجيون. ويلفت الى وجود معمل نسيج الفلوجة واخر لصناعة المواد الكهربائية بالاضافة الى معمل اسمنت، واغلبها متوقفة وبعضها معروض للبيع.

وفيما يتحدث عن امتلاك الفلوجة لفرص واعدة للاستثمار في مجالات الصناعة والزراعة والدواجن وحتى السياحة، لكن العاني يؤكد اهمية وجود دعم حكومي للمستثمر المحلي وعدم اعطاء ضمانات واسعة للاجنبي. ويتساءل بألم "كيف نتحدث عن الاستثمار والدخول للفلوجة ليس بالامر اليسير".

وعما اذا كانت الفلوجة تحظى بـ"معاملة خاصة" نظرا للظروف المدمرة التي شهدتها، ينفي عدنان حسين ذلك، لكنه يؤكد وجود تعاون مع مجلس محافظة الانبار وحتى الوزارات في بغداد التي ساعدت الحكومة المحلية لتمويل وانهاء بعض المشاريع مثل ماء الفلوجة الكبير.

ويشكو المسؤول المحلي في الفلوجة من ظاهرة الولادات المشوهة التي انتشرت في الاعوام الماضية، ويؤكد ان العام الماضي شهد ٤٠٠ حالة من الولادات المشوهة بالاضافة الى الاصابة بامراض السرطان. وينفي وجود مراكز لعلاج هذه الحالات ويقول انه يجري مفاوضات مع وزارتي التعليم العالي والصحة لانشاء مركز متخصص يقدم الخدمات لهذه الحالات.

ويشدد حسين على حاجة الفلوجة الى كلية طب رغم احتضانها لكليات الادارة والاقتصاد والفنون الجميلة والشريعة التابعة لجامعة الانبار، بالاضافة الى معهد تقني واخر فني، وتنتظر موافقة الحكومة المركزية لانشاء جامعة متكاملة على اراضيها.